

الفصل الثاني

المسؤولية والقطاع الخاص:

منظور الولاية والمنظور الفدرالي

وليم إم. زوميتا

يُدخل الفصل الأول استعارة مثلث المسؤولية، أي فكرة أن مقاربات المسؤولية والسياسات يمكن أن يتم تصورها بنحو مفيد بحسب موقعها في مثلث افتراضي حيث تقاطع الالتقاء هي اهتمامات أكاديمية، قوى سوق، وأولويات عامة. يمثل كل من نقاط التقاطع بعداً هاماً يتعلق بإسهامات التعليم العام في المجتمع الذي يدعمه.

ولكن كيف يمكن أن ينطبق هذا الرسم البياني المفاهيمي على قطاع التعليم ما بعد الثانوي؟ سيكون هذا السؤال الاهتمام الأساس لهذا الفصل. أولاً، ينبغي أن نعالج المسألة الأكثر أهمية وهي إن كانت فكرة المسؤولية العامة متصلة بالتعليم الخاص ما بعد الثانوي وكيف. إذا كان المرزودون خاصين ما علاقة صانعي السياسة العاميين بهم، وبأي معنى يجب أن يكونوا مسؤولين؟ إن جزءاً من الجواب هو التالي: ينبغي على مؤسسات ما بعد التعليم الثانوي الخاصة أن تحصل على ترخيص حكومي كي تعمل، مماثل لعقد الشركة، مثلها مثل الأعمال والمؤسسات غير الربحية في مجالات أخرى. إنها مسؤولة أمام السلطات العامة التي تمثل المواطنين من أجل سلوكها كأرباب عمل، كشاغلي أرض ومشغلي مصانع مادية يمكن أن تُنتج مشكلات إضافية للسلطات القضائية المحلية (مثلاً، التلوث، الازدحام، والسلوك السيئ للطلاب) ومسؤولة عن الأمانة المالية، والتكامل الأساسي لخدماتها الرئيسية للطلاب وزبائن آخرين وعن جودتها.

راقبت حكومات الولايات في الولايات المتحدة لفترة طويلة أداء الكليات الخاصة ومؤسسات أخرى لما بعد التعليم الثانوي في دورها الأساسي ككيانات متحدة. وكان إشرافها على مسائل تتعلق بجودة الأداء خفيفاً بنحو تقليدي، على أي حال، ويتألف بشكل رئيسي، من بعض الفحوص في المرحلة الاستهلاكية من الإدخال الظاهر للهدف والاستقرار المالي للعملية والاستجابة بين حين وآخر لارتكاب أخطاء في المالية وشكاوى خداع المستهلك.

فما هو مطلوب من مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي الخاصة الربحية والمهنية هو أن تقدم معلومات عن فعالية برامجها للسلطات الفدرالية وهي خاضعة في بعض الولايات لمراجعات دورية من قبل هيئات ولاية مصممة لضمان أنها تقدم البرامج التي تُعلن عنها. أما الكليات والجامعات الخاصة (المستقلة) فلم تحصل، تقليدياً، إلا على انتباه تنظيمي قليل من السلطات التربوية الفدرالية والخاصة بالولاية، طالما هي معتمدة من واحدة من منظمات الاعتماد الأكاديمي الإقليمية التي تعترف بها الحكومة الفدرالية (انظر الفصل الرابع). ويُعتقد أن الاعتماد الأكاديمي يضمن على الأقل أرضية لجودة تعليم المؤسسات التي تسجل الطلاب الذين يتلقون مساعدة طلابية فدرالية أو من الولاية (أي، تقريباً جميع المؤسسات المانحة للشهادة) وكما تقدم، سوية مع قوى السوق، بعض المسؤولية الأساسية كي تُستخدم هذه الأموال انعاماً بشكل واف بالعرض من أجل الأهداف التربوية التي خُصصت من أجلها.

سيجادل كثيرون بأن هذا النظام من المسؤولية المحدودة لمؤسسات التعليم ما بعد الثانوي خدمت الأمة جيداً، وخاصة فيما يتعلق بالكليات والجامعات الخاصة. ذلك أن "نظام" المزودين الخاصين للتعليم ما بعد الثانوي واسع ومتنوع؛ فوزارة التربية الأميركية تعترف بألف وثمانمائة من الكليات والجامعات الخاصة غير الربحية والمانحة للشهادة وبعدها مئات من تلك الربحية المانحة للشهادة، بالإضافة إلى الآلاف

من المدارس الثانوية الخاصة التي لا تمنح شهادة (المركز القومي للإحصاء التربوي، 2003). ويثير القطاع الجامعي المستقل حسد العالم بسبب جودته وتنوعه وهو دينامي جداً (برنباوم Birnbaum، 1983؛ زوميتا، 1999). وكان عدد الجامعات الربحية التي تمنح الشهادات ينمو بسرعة، وبشكل كبير استجابة لطلب متزايد من أجل تعليم ما بعد الثانوي مرتبط بالوظيفة والإمكانيات التي أتاحتها انتشار الكمبيوترات الشخصية والمدخل إلى الإنترنت (كيرب Kirp، 2003). يمكن للتنظيم الحكومي المفرط أن يخفق هذه الدينامية المستتدة إلى السوق. من ناحية أخرى، إن النمو ذاته في هذا القطاع في عدد الطلاب المسجلين يمكن أن يجذب انتباهاً حكومياً أفضل إليهم للتأكد من أن المواطنين يُخدمون جيداً وللاطلاع على التأثيرات التنافسية في المؤسسات الخاصة، وحتى العامة الأكثر تقليدية التي يمكن أن تؤثر بمقدرتهم على تقديم الخدمات. بالنسبة إلى مدى طلب هذه المؤسسات الربحية الخاصة وطلابها لمساعدة طلابية مموله من الشعب ووصولها عليها - كما يحدث (بوردي Burd، 2003) - فإن الحجة من أجل رقابة ومسؤولية حكومية أكثر دقة هي أقوى.

ورغم أن قلة تشكك بالنوعية الأكاديمية لمعظم المؤسسات الجامعية في القطاع الخاص ما بعد الثانوي، فإن الحقبة قد أنتجت اهتماماً خاصاً في ضمان أن أموالاً عامة محدودة تُصرف بطرق تحقق بفعالية أولويات عامة. وكما سنصف بشكل أكثر تفصيلاً فيما بعد، إن الكليات والجامعات الخاصة تتلقى تنوعاً من أشكال المعونة العامة، يتسلسل من الإعفاءات من الضريبة عبر أشكال مختلفة من (معظمها غير مباشر) الدعم المالي إلى الاعتراف باهتماماتها في صناعة السياسة بخصوص التعليم العالي العام. وهكذا يشعر بعض صانعي السياسة الآن أن كلاً من الكليات العامة والخاصة يجب أن تكون أكثر مسؤولية عن الطلاب المتخرجين بطريقة يُراعى بها التوقيت، وتبرهن أن الطلاب يتعلمون، ويبدلون ما بوسعهم للتحكم بالتكاليف والأسعار (مكيون McKeon، 2003؛ بوينر Bohner ومكيون، 2003). وبالفعل،

يخشى الكثيرون من أن بلايين الدولارات المتوفرة سنوياً في برنامج مساعدة الطلاب الفدرالي والخاص بالولاية تقدم حافزاً قليلاً للكليات كي تتجنب رفع رسوم التعليم بنسب مئوية ضخمة كل عام. وهكذا، فإن الكليات الخاصة، ومؤسسات أخرى ما بعد التعليم الثانوي هي خاضعة بقوة للأنماط نفسها من الضغوط من أجل مسؤولية متزايدة وأكثر مباشرة تواجه المؤسسات العامة الآن.

يستقصي هذا الفصل باستفاضة أساس هذه المزاعم الجديدة من أجل المزيد من المسؤولية: كيف تتناغم مع تاريخ ووجهات النظر التقليدية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي الخاص في الولايات المتحدة وكيف أثرت التحركات الأخيرة من أجل مسؤولية أكبر حتى الآن في هذا القطاع بشكل واسع. يفحص الفصل أيضاً الدفع الحالي على المستوى الفدرالي من أجل مسؤولية متزايدة وما يمكن أن يعنيه هذا للأقسام الفرعية المتنوعة للتعليم العالي الخاص (بالنسبة للقطاع الأميركي ما بعد الثانوي هو متنوع بإفراط). أخيراً، أقدم بعض الاقتراحات حول كيف يمكن أن يتم تكييف الاهتمام الحالي بتقوية وزن عنصر "الأولويات" العامة في صناعة السياسة من أجل التعليم العالي دون إلحاق الأذى بمقدرة قطاعاتنا الخاصة الدينامية والتي هي ذات جودة عالية. إن الإطار المفاهيمي الذي يقدمه مثلث المسؤولية ومفاهيم الاهتمامات الأكاديمية، وقوى السوق، والأولويات العامة تُستخدم كمحركات على مدى الفصل.

المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص

من أجل فهم مسائل المسؤولية المعاصرة وتأثيرها في التعليم العالي الخاص في الولايات المتحدة، هناك ضرورة أولاً لتسليط الضوء قليلاً على خلفية نظام التعليم العالي الأميركي، وصلاته بالحكومة، والطريقة التقليدية التي تم بها تصور المسؤولية في التعليم العالي. فالكليات الأولى في أميركا مزجت العناصر العامة

والخاصة. وكانت الكليات التي تحمل امتيازات من الولاية (وسابقاً كولونيالية) تحوي في مجالسها مسؤولين عامين، وكانت تتمتع بوضع الإعفاء من الضرائب مثل المنظمات غير الربحية الأخرى التي تخدم أهدافاً عامة، وكانت تتلقى معونات عامة بين الفينة والأخرى. ولكنها كانت أيضاً دينية في توجهها، ولم تكن مدعومة مالياً بشكل متواصل من المجالس التشريعية، ولم تكن بعامة خاضعة لإشراف وثيق من السلطات العامة (ترو Trow، 1993). وبالفعل، إن الابتكار الرئيسي في التعليم العالي الأميركي، بالمقارنة مع أسلافه الأوروبيين حيث سادت نقابات المعلمين والكنيسة المركزية وأولوية الولاية، هو فكرة مجلس إدارة من المواطنين والمسؤولين لضمان نوع من المسؤولية الاجتماعية تحت الميثاق العام للمؤسسة. أخيراً، إن هذا الشكل من المسؤولية كان موثقاً به بنحو كاف حيث إن المجالس التشريعية لم تعد تشعر بالحاجة إلى تعيين أعضائها في مجالس إدارة الكليات التي منحتها الامتياز. وبعد أن أدى حكم المحكمة العليا في قضية كلية دارتماوث إزاء وودوارد (1819) إلى استقلالية الكليات الحاصلة على امتياز من الولاية عن مجالسها التشريعية، لم تعد تلك التعيينات خياراً لما ندعوه الآن الكليات الخاصة، وتطورت مجالس الإدارة إلى وحدات قانونية تشتغل ذاتياً. وبين فينة وأخرى، يتوجب على سلطات الولاية أن تتدخل لضمان حماية الطالب أو مصالح المانح في وجه ارتكاب الشركات أو المشاكل لكن في معظم الحالات، برهنت آلية المسؤولية البعيدة أنها مقبولة وقادرة على إنتاج توازن استقلالية مؤسسية مقبولة اجتماعياً - اعتبار مهم في التعليم العالي - ومسؤولية أساسية للمجتمع.

الدور الفدرالي

ما هو غائب بنحو ملحوظ عن مناقشة هذه النقطة هو الحكومة الفدرالية. ففي الولايات المتحدة، التي تختلف عن معظم بلدان العالم في هذا المنحى، لعبت

الحكومة القومية، في كثير من تاريخ الأمة، دوراً ثانوياً وحسب في التعليم العالي. فالدستور الأميركي يترك الإشراف على التعليم للولايات (دون أن يتضمن ذلك). ومنذ الجدل الأولي حول اقتراح الرئيس واشنطن بأن يؤسس الكونغرس جامعة قومية (الأمر الذي لم يفعله أبداً) إلى سنة 1862، حين قدم قانون موريل منح أراض للولايات من أجل تأسيس جامعات عملية، لم تفضل الحكومات الفدرالية أي شيء في مجال التعليم العالي. ورغم أهمية قانون منحة الأرض، فإنه، جوهرياً "ترك النقود على المنصة" من أجل الولايات، الأمر الذي قامت بعده الحكومة الفدرالية جوهرياً بالسير بعيداً (ترو، 1993، ص: 57 و58). وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، وبعد إصدار قانون هاتش Hatch Act، أنشأ الكونغرس خدمة التوسع الزراعي، التي استندت إلى مؤسسات منحة الأرض، ولكن حينها كان تعاملها في الحد الأدنى فحسب مع التعليم العالي (على سبيل المثال، تمويل مؤسسات متخصصة مثل الأكاديميات العسكرية وقليل من الأخريات، سوية مع خدمة التوسع) حتى الحرب العالمية الثانية.

حينها بزغ نمطان رئيسيان من التدخل الفدرالي ساعداً في صياغة سياسات لاحقة ومجادلات تنطوي بنحو محتوم على معانٍ ضمنية لتطور التفكير بالمسؤولية. كان أحدها بزوغ التنمية والبحث الكبيران والمدعومان فدرالياً في الجامعات، العامة والخاصة في آن واحد. ورغم أنه في السنوات الأولى لما بعد الحرب كانت المنح تُقدم للباحثين الجامعيين على أساس مراجعة الأنداد والتنافس وفق بعض الشروط على ما يبدو (سميث، 1990)، ومع نمو مبالغ وأهمية البحث الخاضع للإشراف الفدرالي، نمت تجهيزات المسؤولية وازدادت أهمية. وتمت مراقبة المنح والعقود بدقة أكبر، من أجل التماشي مع قواعد مسؤولية معقدة بنحو متزايد وليس من أجل استحقاقات منتجاتها البحثية. وعانت الجامعات من بعض الضرر الخطير في العلاقات العامة في بداية التسعينيات وذلك بسبب ممارسات مشكوك بها مثل

فرض تكاليف غير مباشرة للمنح الفدرالية، وكان المهاجمون الأكثر فظاعة هم المؤسسات الخاصة (ترو، 1993). وفي بداية السبعينيات، بدأ صانعو السياسة الفدراليون باستخدام نفوذ منحهم وعقودهم الكثيرة مع الجامعات كي يضغطوا عليها كي تتماشى بشكل أكثر دقة مع أهداف السياسة الفدرالية بخصوص فرص التوظيف المتساوية والفعل الإيجابي في توظيف هيئة التدريس وتسجيل الطلاب. وفي بداية ومنتصف التسعينيات، حاول الكونغرس فرض أدوات سيطرة تنظيمية كبيرة على المؤسسات ما بعد الثانوية، في محاولة للحد من نسب عالية من تخلف الطلاب عن تسديد القروض. أيضاً، في الوقت نفسه، أصبح رجال القانون مهتمين بالارتفاع الكبير في نسب رسوم التعليم وتحديثها عن وضع حوافز قوية للتحكم بالأسعار ولكنهم انتهوا إلى الاستقرار على لجنة لتفحص المسألة. وهكذا إن مدى تشديد صانعي السياسة على أشكال المسؤولية في الجامعات، وبينها الخاصة، من أجل أولويات عامة معينة كانت في ازدياد لعدة عقود. مع ذلك، إن نطاق المسائل التي طلبت الحكومة الفدرالية حولها مسؤولية من الكليات والجامعات الخاصة بقيت ضيقة تماماً.

وأثرت روابط البحث والتنمية والحكومة الفدرالية في عدد قليل نسبياً من المؤسسات الخاصة (أو العامة)، وبنحو رئيسي جامعات البحث المكثف. ولكن بزغت أيضاً في نهاية الحرب العالمية الثانية ظاهرة المساعدة الفدرالية الأكثر انتشاراً لطلاب ما بعد الدراسة الثانوية. وكان التجلي الأول هو قانون شرعة الحقوق GI Bill لعام 1944، الذي قدم المساعدة للكليات مباشرة ولأكثر من 2.3 مليون من الطلاب، بالإضافة إلى 1.2 مليون آخرين بعد الحرب الكورية (وزارة شؤون المتطوعين، 2003). وجاءت برامج فدرالية أخرى لمساعدة الطلاب - قروض الطلاب للدفاع القومي - بعد الإحساس بالأزمة الذي سببه نجاح السوفييت في إطلاق أول قمر صناعي يُدعى سبوتنيك في سنة 1957. ثم جاءت برامج واسعة من

المنح والقروض أنشئت في سنة 1965، حين سُنَّ قانون التعليم العالي الأول، وتم توسيعه في سنة 1972 بعد إعادة المصادقة الأولى على القانون. وهنا أيضاً اختارت الحكومة الفدرالية بوضوح أن تستخدم قوى السوق في تخصيص فوائد برامج المساعدة هذه للطلاب بدلاً من اختيار مؤسسات مساعدة مباشرة، رغم أن الممر الثاني له مناصرون أقوياء (ترو، 1993).

استنتج كثير من المحللين أن هذا الخيار الاستراتيجي الرئيسي لعب دوراً رئيسياً في دعم استقلالية وتنوع نظام التعليم العالي الأميركي، وصاغ طبيعة مناقشة المسؤولية. وفي النظام الذي تطور حتى الآن تُعد السوق آلية المسؤولية الرئيسية لضمان أن الكليات والجامعات الخاصة هي مسؤولة عن تحقيق نتائج يريدها الناس بالمعونات العامة غير المباشرة التي تتلقاها. فإذا كانت مؤسسة لا تقدم خدمة مرغوبة اجتماعياً أو مستوى جودة عالٍ، من المفترض أن يعكس الطلاب، ومن بينهم الحاصلون على مساعدة حكومية هذا في خيارات تسجيلهم، وأن تعدّل الكلية ما تقدمه وإلا تواجه كارثة مالية.

إن النقاش الحالي على مستوى السياسة الفدرالية حول مسؤولية التعليم العالي يجب أن يُفهم في ضوء هذه الخلفية التاريخية. بالفعل، من أجل توظيف المقولات المفاهيمية التي تقود التحليلات في هذا الكتاب، يمكن للمرء أن يقول إن السياسة الفدرالية في التعليم العالي حتى الآن واصلت التضييق على اهتمامات أكاديمية واسعة مع تقدم المعرفة (من خلال كل من التربية والبحث) من خلال قوى السوق في منحة البحث التنافسية وأنظمة مساعدة الطلاب - التي هي مفتوحة بنحو كامل للمؤسسات الخاصة - كي تلاحق الأولويات العامة. المشكلة الآن هي أن صانعي السياسة اليوم يرون المزيد من التباين بين الاهتمامات الأكاديمية والأولويات العامة أكثر مما كان صحيحاً في الماضي.

دور الولايات

لا تزال للولايات مهمة سياسية رئيسية في الإشراف على التعليم العالي. حالما نتجاوز منح الترخيص ووظائف الحماية العامة، فإن درجة تدخل الولاية في الكليات الخاصة والجامعات تتنوع بنحو معتبر. ففي جميع الولايات الخمسين، ثمة قطاع تعليم عال، "تملكه" الولاية، ويخدم أغلبية الطلاب المسجلين (المركز القومي لإحصائيات التربية، 2003) ويجذب معظم انتباه صانعي السياسة.

قبل رسم بعض الملامح الأساسية للتنوع في علاقات الولاية مع التعليم العالي الخاص والتفكير بالمعاني الضمنية للمسؤولية، من الضروري وصف سياسات الولاية الرئيسية التي يمكن أن يكون لها تأثير على الكليات الخاصة والجامعات ونتائجها. ربما كان الأهم هو السياسات الضريبية. وكمثل معظم مؤسسات الخدمات غير الربحية، إن الكليات والجامعات مؤهلة في كل الولايات الخمسين للإعفاء من ضرائب الولاية والملكية المحلية، وبنحو رئيسي من ضرائب دخل الشركة. وتقدم معظم الولايات أيضاً منحاً للكليات غير الربحية قابلة للاقتطاع من ضرائب فردية وخاصة بالشركات، وبعضها لديها برامج تتخلى عن ضرائب المبيعات لصفقات معينة من قبل هذه المؤسسات. وكمثل السياسات الضريبية الفدرالية المتماثلة، تستند هذه الإعفاءات إلى مفهوم مفاده أن منظمات كهذه تخدم هدفاً عاماً يجب أن تُشجع، وتستحق المعونة الاجتماعية المتمثلة بعائد الضرائب السابق. إن جزءاً من المنطق الضمني لإدراج الكليات والجامعات الخاصة هو، إذا كان هناك عدد أقل من هذه المؤسسات لا تتلقى معونات الضرائب، فإن القطاع العام سيتعرض للضغط من أجل أن يُحسن التصرف بالأموال.

إجمالاً، إن المعونات المقدمة للتعليم العالي الخاص من خلال أولويات الضرائب هي جوهرية تماماً (تومسون Thompson وزوميتا، 2001). وبشكل هذا نفوذاً قوياً

لطلب المسؤولية منها. وكما درجت العادة، لا الولايات ولا الحكومة الفدرالية قامت باستخدام هذا النفوذ بشكل فعّال. كانت ملاحظتها للمسؤولية مقتصرة بشكل كامل على فحص المؤسسات التي تستفيد من السياسة الضريبية ولكنها ليست في الحقيقة غير ربحية، وعلى تحديد تدفق الدخل داخل غير الربحية التي يمكن أن تُفرض عليها الضرائب بحجة أنه دخل "عمل" (مثلاً، تأجير الملكية أو دخل مكتبة). فسياسة رفع اليد هذه متألّفة مع مقارنة سياسة التعليم العالي الأميركية التاريخية التي قدمت معونات عامة كبيرة من خلال الطلاب وسمحت لهم أن "يصوتوا بأقدامهم" * حول أين ينتهي المال بدلاً من دعم المؤسسات بشكل مباشر وكامل⁽¹⁾.

وإذا سلّمنا أن إعفائها من الضريبة وخياراتها هي غير قابلة للهجوم بشكل واسع، فإن سياسات الولاية التي تراها مصالح الكلية الخاصة على أنها أكثر أهمية لها هي عادة سياسات مساعدة طلاب (زوميتا، 1989، 1996). وكما أشير، تقدم جميع الولايات تقريباً منحاً وأشكالاً أخرى من المساعدة لطلاب ما بعد الدراسة الثانوية، وبينهم المقيمون في الولاية الذين يسجلون في كليات مستقلة مرخصة (الجمعية القومية لمنح طلاب الولاية وبرامج المساعدة، 2003). وتسمح بعض الولايات للطلاب المسجلين في مؤسسات خاصة غير ربحية وحتى غير مانحة للشهادة بأن يشاركوها. وثمة تنوع واسع عبر الولايات في الحجم النسبي لبرامج مساعدة طلابها، وتندرج من ولايتين لا تمنحان مساعدة على الإطلاق إلى جورجيا، التي قدمت أكثر من 1500 دولار لكل طالب مسجل ما قبل التخرج في 2001-2002 (الجمعية القومية لمنح طلاب الولاية وبرامج المساعدة، 2003). إن حجم هذه البرامج وشروط مشاركة طلاب الكلية الخاصة فيها - حجم وعدد المنح، دور الحاجة المادية إزاء الجدارة

* يُظهر موقفه بمغادرة مكان ما أو دخوله.

الأكاديمية في تحديد الأهلية، كم من رسوم التسجيل يمكن أن يُقدر في حساب حاجة الطالب وهلم جراً - هي مسائل أساسية لكثير من الكليات الخاصة، وخاصة تلك التي تفري كثيراً من الطلاب كي يأتوا من ولايتهم الأم. وأظهر البحث التجريبي أن تمويل برامج المساعدة هذه له تأثير مهم في تسجيل الطلاب ذوي الدخل المنخفض أو المتوسط وبعض جماعات الأقليات في كليات وجامعات خاصة أقل انتقائية (تومسون وزوميتا، 2001). ورغم أن دولارات الولاية المهمة تتدفق إلى الكليات الخاصة من هذه البرامج عبر طلابها، لا يظهر البحث حتى الآن إلا إشارة قليلة بأن الولايات استخدمت هذه الرابطة لإتباع إجراءات مسؤولية عدوانية تؤثر بالتعليم العالي الخاص. وإذا كانت إجراءات المسؤولية الفدرالية المرتبطة بمساعدة الطلاب ملاحقة بشكل ناجح، فإن الولايات تستطيع أن تتبع بشكل جيد المثال الفدرالي.

ثمة روابط مالية أكثر مباشرة بين الولايات والكليات والجامعات الخاصة في بعض الولايات. حدّد زوميتا (1996) على الأقل سبع ولايات ببرامج استمرت طويلاً للدعم المالي المباشر للكليات والجامعات الخاصة وثمانية عشرة أخرى يعقود من نوع ما مع كليات كهذه. فهذه البرامج هي بشكل أكثر شيوعاً ترتيبات تقتضي أن تدفع الولاية للمؤسسة الخاصة على أساس فردي من أجل تسجيل أنماط خاصة من طلاب الجامعة من القاطنين في الولاية، بغض النظر عن الاختصاص. وفي دراسات تمت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، لم يعثر زوميتا إلا على أدلة قليلة حول استخدام الولايات لهذه البرامج كآليات لفرض مسؤولية قائمة على النتيجة على المؤسسات الخاصة (1989، 1996). وينوه بيرك أن مسوحاته كشفت عن حالتين من هذا النوع فحسب في الأعوام الأخيرة (2003). كانت إحدهما محاولة في بنسلفانيا لربط تمويل الولاية لأداء لكل من الكليات والجامعات العامة والخاصة بنسب التخرج فيها. لكن لم يستمر هذا إلا سنة واحدة بسبب نتائج سياسية سيئة بينما أنجزت المؤسسات الخاصة النسب المحددة فحسب. وفي أوهايو، تكافئ

عمليات تمويل الأداء التي تستحقها الكليات والجامعات الخاصة، بحسب برنامج تحدي البحث، المؤسسات بشكل يتناسب طردياً مع دعمها للبحث الخارجي. ويفيد بيرك Burke أن جامعتين خاصتين تلقيتا بعض التمويل من هذا البرنامج في الأعوام المالية 2000-2003 (بيرك ومعاونوه، 2002). ومن الواضح أن هذه البرامج قدمت في الحالتين تمويلاً إضافياً كمكافآت للأداء بدلاً من محاولة ربط جداول التمويل الموجودة بإجراءات الأداء.

وبين القوى التي تمتلكها معظم الولايات في مجال سياسة التعليم العالي هناك قوة مراجعة أو نقض ورفض تمويل برامج أكاديمية جديدة تقترحها كليات وجامعات خاصة. ففي عدد من الولايات، تستطيع سلطات الولاية أيضاً أن تدعو إلى إلغاء البرامج الأكاديمية الموجودة. ويمكن أن تشجع مصالح التعليم العالي الخاص على الاستخدام العدواني إلى حد ما لقوى مراجعة البرامج والمصادقة هذه حين تنشُد المؤسسات العامة برامج جديدة تشعر المدارس الخاصة أنها ستتعدي على "بقعتها". فالكليات الخاصة تفرض رسوماً مرتفعة، بما أنها تعمل بمعونات عامة أصغر بكثير. وتجادل بأن السعر العالي يضرها تنافسياً ويمكن أن يهدد صحتها المالية. أما الكليات العامة فتقول إن برامجها ستقدم مدخلاً إضافياً مخفض السعر للطلاب الذين لا تستطيع الكليات الخاصة تقديم ما يمكن أن يخدمهم. ما هو خفي في هذه المجادلات هو الزعم بأن الكليات والجامعات الخاصة تخدم أهدافاً عامة بطرق يمكن أن تعوق الحاجة إلى مؤونة عامة إضافية وأن السلطات العامة يجب، على الأقل، أن تنتبه إلى "المصالح الأساسية" لهذه المؤسسات.

فيما وراء ذلك، أكدت بضع ولايات سلطتها على الكليات والجامعات الخاصة مباشرة في مراجعات البرنامج. وبشكل أكثر بروزاً، في ولاية نيويورك، قامت هيئات التعليم العالي بإبطال ترخيص برامج الدكتوراه في الجامعات الخاصة

والعامة أيضاً بحجة جودة أو إنتاجية غير سوية (روي Roy، 1996). وفي بضع ولايات أخرى، قامت وكالات الحكومة بين فينة وأخرى بالتعليق بشكل غير مفضل على جودة برامج دكتوراه المؤسسات الخاصة واقترحت تخفيضها. فيما وراء ذلك، فعلت الولايات القليل لاستخدام السلطة القانونية أو نفوذ التمويل للتأثير في صياغة برنامج الكليات والجامعات المستقلة.

هناك مسألة تعليم عال أخرى لها أهمية للكليات الخاصة هي سياسات التسعير للمؤسسات العامة، التي يضعها في غالب الأحيان صانعو السياسة في الولاية أو يؤثرون فيها. هنا الكليات الخاصة هي أحياناً قلقة من أن الرسوم العامة المنخفضة أو بطيئة النمو جداً تضعها في حالة سيئة على المستوى التنافسي. يقدم تومسون وزوميتا (2001) دليلاً على أن تسعيراً منافساً كهذا يمكن أن يحدث فرقاً في تسجيلات الكلية الخاصة. بالطبع، هناك إشارة قليلة إلى أن مصالح القطاع الخاص سترحب بتدخل الولاية في ممارساتها في وضع الأسعار كتعويض بدل.

أخيراً، تلعب هيئات الولاية دوراً أكبر أو أقل في "سياسات المعلومات". وقد حاولت بعض الولايات بنحو فعال أن تعمل مع مؤسسات في جميع القطاعات كي تزيد المعلومات عن محاسن الكلية وكيف يُدفع لها من أجل زيادة نسب المشاركة. ذلك أن سياسات كهذه تستطيع أن تعمل لصالح جميع المؤسسات. وتقع على عاتق الولايات مسؤولية أساسية من أجل الانتباه قليلاً إلى التمثيلات التي تقوم بها المؤسسات للطلاب الأقوياء، ومع بزوغ عصر المعلومات، نشد بعضها أيضاً تشجيع جودة وتمائل المعلومات المتاحة عن البرامج والطلاب والتكاليف وخصائص أخرى من المؤسسات لتعزيز قدرة الطلاب على القيام بالخيارات الحكيمة. وهناك تنوع واسع لكيفية قيام الولايات باتباع حثيث لهذا النوع من السياسات، وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الخاصة، ولكن من المحتمل أن تكتسب أهمية متزايدة في المستقبل.

مواقف سياسة الولاية من القطاع الخاص

وإذا ما وضعنا هذه السياسات في عين الاعتبار، نلاحظ أن هناك تنوعاً أكبر في طرق تعامل الولايات مع قطاعات التعليم العالي المستقل الخاصة بها. ففي تحليل تجريبي تم في البداية، حددت ثلاث "مواقف سياسية" للولايات إزاء هذا القطاع التي، سوية مع مؤسستين مهجنتين، عبرت إلى حد ما، بنحو جيد، عن هذا المدى من التنوع. (انظر زوميتا، 1996، من أجل تفاصيل حول المنهج. لا تحتاج الولاية إلى الحصول على كل الملكيات التي من نمطها ولكن يجب أن تعرض عدة منها). أما في موقف سياسة عدم التدخل فتجاهل الولايات بنحو كبير إسهامات القطاع الخاص في أهداف سياسة الولاية في التعليم العالي وتخصص تقريباً انتباهها حصرياً للشرائح العامة. وبنحو غير مفاجئ، تمتلك معظم الولايات نسبياً (كثير منها أقل سكاناً في السهول أو الأقاليم الغربية) قطاعات خاصة صغيرة.

في الطرف الآخر من الطيف هناك بضع ولايات (بشكل ملحوظ فلوريدا، إيلينوي، ماريلاند، ونيوجيرزي) وُصفت كولايات تخطيط مركزي، تتسم بجهود للاستفادة الواضحة من القطاع الخاص لخدمة حاجات الولاية بطرق مخططة. على سبيل المثال، يُفكر بشكل بارز بهذه المؤسسات الخاصة في ولايات كهذه في الخطط الرئيسية و"تمنح" تقريباً حصصاً محددة من التسجيل المتنامي أو المبادرات لتلبية الحاجات البرمجية في حقول التخصص. وهي أيضاً ممثلة بنحو نمطي في الهيئات الصانعة لسياسة التعليم العالي في الولاية وخاضعة لعملية جمع معطيات ومراقبة برمجية من الولاية أعلى من المعدل. وبنحو ملازم، تتلقى المؤسسات المستقلة في ولايات كهذه عادة (سواء بنحو مباشر أو غير مباشر من خلال ترتيب مساعدة الطلاب) تمويلاً مهماً من الولاية؛ وهي أيضاً مفضلة في هذا من حيث إن رسوم التعليم في المؤسسات العامة مرتفعة نسبياً وخاضعة لتنظيم معتبر من الولاية.

اتسمت مجموعة أخرى من الولايات ذات الحجم المتواضع بأنها تنافسية في السوق في موقفها السياسي (مثلاً، كولورادو، جورجيا، ميشيغان، وتكساس)، وتضع في عين الاعتبار الإسهامات القوية للقطاع الخاص تاركة قوى السوق، بدلاً من تخطيط الولاية وإدارتها الواضحة، تلعب دوراً رئيسياً في مسائل كهذه كمثل تخصيص معونات الطلاب والولاية. وأظهرت مجموعة كبيرة من الولايات (14) أيضاً عناصر مهمة من مواقف تنافس السوق والتخطيط المركزي في آن في مزيج سياستها. الأمثلة البارزة في هذه المجموعة تشمل إنديانا، ومينيسوتا، ونيويورك، وبنسلفانيا، وفرجينيا. (كانت هناك أيضاً ولايات مهجنة تنافسية في السوق تتبع سياسة عدم التدخل بالإضافة إلى ثلاث ولايات كان مزيجها السياسي غير قابل للتصنيف تستخدم هذه الخطة). ومالت الولايات المهجنة المتنافسة في السوق، ذات التخطيط المركزي التنافسي في السوق أيضاً، إلى إظهار نمو أكبر في تسجيل القطاع الخاص، وإنفاق عام أقل على التعليم العالي لكل فرد (ولكن ليس إنفاقاً أقل على كل طالب في المؤسسات العامة)، ومشاركة عامة في التعليم العالي أعلى من مشاركة ولايات نموذجية أخرى. ستبدو هذه مجموعة مهمة من النتائج لولايات بقطاعات خاصة مهمة تستطيع المساعدة في تلبية المطالب المتنامية الحالية من أجل التعليم العالي في الحقبة الحالية من الموارد العامة المحدودة.

يُظهر هذا التحليل أن الولايات ترى، إلى درجة أكبر أو أقل، أن الكليات والجامعات الخاصة تخدم أهدافاً عامة وبأنها تلبي، قانونياً، الحاجات التربوية للطلاب. وتتلقى هذه المؤسسات، على الأقل، بنحو غير مباشر، موارد عامة وخيارات سياسة لتسهيل تنفيذها لمهمتها الاجتماعية. وهي تهدف إلى تخفيض مطالب من أجل تمويل الحكومة المباشر لتعليم جميع الطلاب في القطاع العام. ومن الواضح أنه تقع على عاتق حكومات الولايات مسؤولية ضمان إجراء ما من المسؤولية الاجتماعية من هذه المؤسسات، يتعلق بجودة خدماتها وإدارتها. رغم هذه

المسؤولية، نادراً ما تجاوزت الولايات حتى الآن تقديم آليات للتأكيد الأساسي بأن المدارس هي مؤسسات تربوية شرعية، مداراة بشكل تنافسي مالياً، وعلى الأقل إلى الحد الأدنى محترمة كمربية في داخل مجالها (أي، مرخصة).

يمكن أن تتغير هذه المقاربة المتساهلة. ونظراً لازدياد المطالب من أجل مسؤولية المؤسسات العامة، يمكن أن نرى جيداً صانعي السياسة في الولاية يأخذون بعين الاعتبار أشكال الدعم السري والعلني العام الذي تتلقاه هذه المؤسسات شبه العامة ويتساءلون كذلك لماذا لا تكون مسؤولة أيضاً عن نتائج تربوية وأخرى متعلقة بها. بالتأكيد، سيتم تسريع هذه العملية إذا أكدت الحكومة الفدرالية نفوذها القوي الواسع وطالبت بمسؤولية مستندة إلى النتيجة من الجامعات والكليات الخاصة.

المناخ المعاصر للمسؤولية في التعليم العالي الخاص

من المهم أن ننتبه عند هذه النقطة لماذا يمكن ألا تُعد كافية بعد الآن وجهات النظر والآليات التقليدية القائمة للاستجابة لمزاعم المجتمع من أجل مسؤولية مؤسسات التعليم العالي، وخاصة المؤسسات الخاصة. ففي جذر المسألة، يقوم الاقتصاد المعولم، المتغير بسرعة، والذي تقوده التكنولوجيا بممارسة ضغط تنافسي متزايد على جميع أنواع المنظمات، والحكومات، والمؤسسات غير الربحية، بالإضافة إلى شركات الأعمال. وينبغي أن تتنافس الشركات بشكل مباشر مع منتجين كلفتهم قليلة في جميع أنحاء العالم، ويتغير المتنافسون والتكنولوجيا التي يستخدمونها بسرعة. وينبغي أن تتنافس الكليات والجامعات بالطريقة نفسها على نحو متزايد، وخاصة الكليات الخاصة المعروفة أقل من غيرها والتي هي مستقلة في رسومها التعليمية التي يجب أن تصارع باستمرار للحفاظ على تسجيل الطلاب (برينيمان، Breneman، 1994). وتجد جميع المؤسسات الأكاديمية تقريباً التنافس متصلياً ومتطلباً خاصة في مجال التعليم الافتراضي سريع الانتقال. إن أوصياء

الكلية والجامعة ورجال القانون المنصرفين إلى العمل التجاري يتوقعون الآن أيضاً من المؤسسات أن تكون مواكبة للتطور في برامجها وقدراتها التكنولوجية، بالإضافة إلى أن تكون منظمة وفعالة. وقد مر كثير من صانعي السياسة هؤلاء في ضيق مادي مؤلم وإعادة هندسة في منظماتهم الخاصة ويتوقعون الأمر نفسه من كلياتهم وجامعاتهم. في غضون ذلك، من المعروف أن دافعي الضرائب مقاومون للدعوات من أجل عائدات متزايدة للبرامج، وبينها تلك التي تستفيد منها الكليات والجامعات الخاصة. نتيجة لذلك، تنشأ الضغوط من أجل الفعالية وتأثير الأسعار.

ظهرت أيضاً تغييرات في التوقعات في الجانب الذي يتعلق بالتأثير والأداء من المعادلة. فالتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات وقوى نشرها جعل من الممكن جمع، وتأويل، وتقديم ثروة من المعطيات حول الأداء المؤسسي كانت غير قابلة للتصور منذ عشرين عاماً. ذلك أنه طلب من مزودي الصحة، مثلاً، العاملين والخاصين أن يقدموا معطيات دقيقة عن سمات المرضى، والتكاليف، والنتائج التي يُمكن مقارنتها مع مرور الزمن وعبر المنظمات. ومن المطلوب الآن من المدارس الابتدائية والثانوية أن تشرح وترفع تقارير عن خصائص الطلاب، والإنجاز الأكاديمي، وفعالية البرامج. ويسأل صانعو السياسة: لماذا لا يطبق مقياس الأداء نفسه على التعليم العالي، القطاع الذي يعد إسهامه في رخاء الفرد أو الولاية أو الإقليم مهماً لماذا لا يمكن أن يتم استنباط تكاليف كل طالب، ونسب المتابعة والإتمام، وإنجازات ما بعد التخرج، وحتى إجراءات تعلم الطلاب وتُقارن مع مرور الزمن وعبر المؤسسات من أجل تقديم معلومات وحوافز لتحسين الأداء المؤسسي ورفع تقارير عن خيارات الطلاب في المدارس؟ تبدو الفكرة الأساسية بسيطة وقابلة للتطبيق بنحو واسع، نظراً للحضور الكلي لتكنولوجيا المعلومات الحديثة. فالكليات والجامعات الخاصة، التي يشرف عليها أوصياء، لهم تجربة في العمل التجاري، سوية مع قطاعات أخرى مدعومة مالياً بشكل مشابه من خيارات

السياسة العامة و(في معظم الأحيان) معونات غير مباشرة، تبدو من غير المحتمل أن تبقى معفاة طويلاً من تلك المطالب.

إن رجال القانون وأوصياء الكلية والجامعة، والمانحين الكبار، كذلك، هم أقل ميلاً مما كانوا عليه في الماضي، كي يذعنوا للقيم، والتحذيرات، والتقاليد الأكاديمية التي يمكن أن تعيق الكثير من إجراءات المسؤولية الجديدة. فقد درس معظمهم في الكلية ودفعوا لأطفالهم كي يسجلوا فيها، مما منحهم منظوراً داخلياً يقود أحياناً إلى الارتياب حول كيفية سريان بعض الأمور في الجامعة، وخاصة كيف تجري بفعالية. وفي الوقت نفسه، فإن مجالس الأوصياء، والتي تُنظر إليها تقليدياً كحرس للاستقلالية الأكاديمية والمسؤولية الاجتماعية في آن، غالباً ما ينظر إليها رجال القانون وقادة الرأي الآن على أنها حامية جداً للمصالح والامتيازات المؤسسية على حساب منظورات خارجية حول أشكال ملائمة للمسؤولية (انظر الفصل 3). ورغم أن اهتمامات إدارية كهذه تم تقويضها تقريباً بشكل كامل في المؤسسات العامة في الماضي، فإن هناك علامات ظاهرة أن صانعي السياسة، الذين يقدمون عشرات الملايين من دولارات الضرائب النادرة كل عام لمساعدة الطلاب، يعبرون عن شكوك حيال الحاجة إلى زيادات رسوم تعليم دائمة والتي يزداد تضخمها في القطاع الخاص كما في القطاع العام (بوينر ومكيون، 2003). فالكليات والجامعات الخاصة هي أيضاً معرضة كمنظيراتها العامة لخطر العجز عن تقديم شرح واضح لأية مهارات ومعرفة يكتسبها طلابها.

مع ذلك هناك اختلافات مهمة بين القطاعين الخاص والعام وثيقة الصلة بالجدل حول المسؤولية. وكان داعمو التعليم العالي الخاص دوماً كائنات سوق إلى درجة أكبر من المؤسسات العامة (ترو، 1993). يجب أن تتنافس الكليات والجامعات الخاصة من أجل الطلاب وأيضاً من أجل دعم المانحين؛ فمعظمها يعتمد

بشكل كبير على رسم تعليم سنوي وعائدات طلابية مشابهة، إذ تتلقى هبات متواضعة جداً بالمقارنة مع ميزانياتها السنوية (برينيمين، 1994). ذلك أن الضغط التنافسي في جزء كبير من هذا القطاع شديد جداً، وينتهي عدد كبير من الكليات الخاصة إلى الإغلاق (برنباوم، 1983: زوميتا، 1999) وهذا نادراً ما يحدث لنظيراتها العامة. فالمؤسسات التي تتلقى منحاً قوية (وعادة أيضاً فائضاً من المتقدمين) هي أكثر انعزلاً من قوى السوق ضد تهديدات تمس بقاءها، لكنها تتنافس بقوة مع أنداها من أجل طلاب متفوقين، وهيئة تعليمية متميزة، وتبرعات، ومنح. فالقطاع دينامي تماماً في مجمله، من حيث إن مؤسسات خاصة جديدة تظهر في المشهد تقريباً بنحو متكرر كما تغادر تلك القديمة، مشيرة إلى استجابة ملحوظة إلى احتياجات اجتماعية متبدلة تعبر عنها متطلبات الطلاب من أجل أشكال خاصة من التعليم العالي. ورغم أن أكثر من مائة مؤسسة توقفت عن العمل، فإن القطاع الجامعي المستقل نجح في الاحتفاظ بحصته من التسجيلات بالمقارنة مع القطاع الأكاديمي العام المدعوم مالياً في فترة تمتد من 1980 إلى 1995، وهذا إنجاز ملحوظ في وقت كانت فيه العوامل الديموغرافية والاقتصادية غير مفضلة بشكل عام (زوميتا، 1999).

تمثل هذه الدينامية التنافسية شكلاً مهماً من المسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي الخاص. فالإشارات في أسواق الطلاب، والمانحين، ومنح البحث تعكس قيماً لها أهمية بالنسبة للمجتمع الأميركي، وهكذا يمكن أن تستمر بضع كليات خاصة أو تزدهر دون أن تكون مستجيبة ومسؤولة أمامها. بالفعل، يصبح تأثير أسواق كهذه أكثر انتشاراً حين تخفّض الولايات معوناتهما المباشرة للكليات والجامعات العامة، فالأسعار ترتفع في هذا القطاع، وتلعب مساعدة الطلاب دوراً أكبر في تمويل التعليم العالي (مورتسون Mortenson، 2002). ونظراً للتقدم في

تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تُربط سياسات المسؤولية بهذه القوى لتزويد صانعي القرار الخاص بالسوق بمعلومات أكثر دقة حول خياراتهم.

يستطيع المرء أن يتصور مقاربة للمسؤولية مصممة كي تكون أكثر توجهاً نحو "الخارج" أي إلى المستهلكين والزبائن أكثر مما هي متجهة إلى "الأعلى"، نحو الحكومة و صانعي السياسة، على الأقل بالنسبة للمؤسسات الخاصة. وستبنى على معلومات صحيحة، قابلة للمقارنة، عن عناصر أداء كانت مبهمة سابقاً مثل "قيمة إضافية" لتعلم الطالب من قبل مؤسسة من بداية الالتحاق إلى التخرج، ونسب الإتمام المستتدة إلى خصائص الطالب لدى الدخول، وإنجازات المهنة التي يمكن أن تُعزى إلى جهود المؤسسة. فالدور الرئيسي للسياسة العامة في نظام كهذا سيكون مراقبة جودة المعلومات في السوق وقابليتها للمقارنة، لضمان قاعدة الجودة، وكي تعمل في تلك الحالات التي تقع بين فينة وأخرى حين يتم استغلال الأفراد، وبالطبع، لوضع وإدارة المعونات الاجتماعية لتكاليف التعليم العالي. لن يكون نظام كهذا دون متساكله لكنه سيخفف كثيراً من مشكلات أنظمة المسؤولية المتجهة نحو الأعلى التي يمكن أن تهدد الاستقلالية المؤسسية المرغوبة وتنتج ضيقاً في الرؤية واستجابة اجتماعية أقل قوة في نظام مزدهر شبيه بالسوق. سأعود إلى مجموعة الأفكار هذه فيما بعد.

حركة مسؤولية الولاية والقطاع الخاص

كما أشير سابقاً، ليس هناك أدلة كافية توضح أن الولايات وسّعت محاولات الكليات والجامعات الخاصة لربط تمويل التعليم العالي بالأداء المؤسسي. ويبدو أن الولايات التي تقدم تمويلاً مباشراً للمؤسسات الخاصة لا تفعل شيئاً سوى أنها تؤكد لنفسها أن المباني التي تدعمها بُنيت أو أن الطلاب الذين دفعت من أجلهم تم تسجيلهم في البرامج المحددة. هذه إجراءات إذعان للمسؤولية بدلاً من مقاييس

مسؤولية عن الأداء. فنيويورك في برنامج مساعدتها الذي يدعى بندي، وميشيغان، في برنامجها الأصغر بكثير لمساعدة مهن الصحة، تجسدان تحولاً في مدفوعات مخصصة لكل شخص من أجل مقارنة تسجيلات محددة. ففي هاتين الولايتين، تتلقى الكليات والجامعات الخاصة مدفوعات من أجل درجات معينة ممنوحة للطلاب القاطنين في الولاية. وفي نيويورك، يُدفع تمويل الولاية، بحسب برنامج المساعدة بندي، لكل شهادة بكالوريوس، وماجستير، ودكتوراه تُمنح لمقيم في نيويورك. أما في ميشيغان، فيُقدم التمويل لدرجات تُمنح في مهن الصحة من قبل مؤسسات خاصة (هيبيل 2003). هذا نمط من الدفع البسيط للأداء، لكنه ليس جديداً. كانت هذه البرامج سارية لعقود عدة. فضلاً عن ذلك، ليس هناك مقاييس أداء تتعلق بكلفة الشهادة أو مدة زمنية للتسجيل لتحديد المدفوعات. ومن الواضح أن مقاييس كهذه يمكن أن تضاف، ولكن التقليد المستمر طويلاً، المؤلف من الدفع ببساطة من أجل الشهادات، يوحي بأن هناك كسلاً مهمناً يجب التغلب عليه من أجل إحداث التغييرات.

إن مثالي أوهايو وبنسلفانيا اللذين وصفا سابقاً يمكن أن يكونا رائدين لأمر قادمة في مجال تمويل الأداء، على الأقل في ولايات تمتلك تاريخاً طويلاً من الروابط المالية القوية الخاصة بالولاية مع مؤسسات مستقلة. (لقد تم تصنيف أوهايو كولاية تخطيط مركزي في دراسة زوميتا (1996) وبنسلفانيا كمزيج من التخطيط المركزي التنافسي في السوق). على أي حال، كان برنامج بنسلفانيا قصير الأمد، وهذا مؤشر على بعض الصعوبات في مقارنة أداء المؤسسات الخاصة والعامة بنحو مباشر، وتوحي نتائج مسح بيرك لعامي 2002 و2003 بأن الاندفاع نحو تمويل الأداء بصفة عامة يمكن أن يضعف. وتفرض كثير من الولايات متطلبات تقدم أكاديمي مقنعة على الطلاب الذين يتلقون منحاً دراسية من الولاية، وبينهم الطلاب الذين يسجلون في كليات خاصة (الرابطة القومية لبرامج المساعدة والمنح لطلاب الولاية،

(2003). وغالباً ما يقبل، بصفة عامة، حكم المدرسة حول التقدم المقنع. لكن تطوراً حديثاً مهماً يتضمن أوضاعاً أكثر تفضلاً: ذلك أن كثيراً من برامج "استحقاق المنحة" الخاصة بالولاية، وسريعة النمو، تتطلب من الطلاب أن يحصلوا على معدل درجات محدد كي يحتفظوا بجدارتهم، الأمر الذي يمكن أن يضغط على التكامل الأكاديمي لأنظمة المدارس في منح الدرجات.

وبما أن تمويل الأداء يبدو كأنه يتراجع، يوضح بيرك أن المزيد من الولايات تعود إلى رفع تقارير عن الأداء على أنه مقاربة للمسؤولية "غير مكلفة" (2003: الفصل 10). وبالنسبة لسنة 2003 يفيد بيرك أنه ليس هناك أقل من ست وأربعين ولاية تمارس رفع تقارير عن الأداء. وقام بمسح تسع وعشرين ولاية في سنة 2000 من أجل دراسة عميقة لرفع التقارير عن الأداء (بيرك وميناسيانس، 2002) وقدم بكرم مدخلاً إلى المعطيات حول رفع التقارير الذي تقوم به المؤسسات الخاصة من أجل هذا التحليل.

هناك نماذج عدة ملحوظة في هذه المعطيات. أولاً، لم يشتمل عدد كبير من الولايات (21 من 29) على مؤسسات خاصة مطلقاً في خطط إفادتها عن الأداء. ودعت اثنتان من الولايات الثماني المتبقية، هما كينيديكت وتكساس إلى الإبلاغ فحسب عن أرقام التسجيل الأساسية في المؤسسات الخاصة، بينما أبدت أوهايو اهتماماً بإجراء تخصصي واحد فقط: دعم البحث الخاضع للرعاية. وجمعت ألاباما سلسلة واسعة من معطيات التسجيل في المؤسسات الخاصة (التسجيل من ناحية السن، الجنس، العرق، ووضع الدوام الجزئي مقابل الدوام الكامل) وبعض المعطيات المشابهة حول درجاتها الممنوحة. وتوحي عناصر المعطيات هذه ببعض الاهتمام في تأثيرات قطاع التعليم العالي المستقل في أهداف سياسة الولاية. أما الولايات الأربع المتبقية - إلينوي، ميزوري، نيو جيرزي، وتينيسي - فقد أبدت

اهتماماً بعناصر المعطيات غير المقتصرة على التسجيل والدرجات. ففي إيلينوي، تضمنت التقارير عن الكليات الخاصة نقل الطلاب (بنحو مفترض من كليات المجتمع المحلي) وكمية عمل هيئة التدريس والتعويض. وأبلغت ميزوري عن الإنفاقات على كل طالب، والمساعدة المالية التي يتلقاها الطلاب، وتسجيل الطلاب الذين يتلقون رصيد الكلية من أجل مناهج درسوها في المدرسة الثانوية. وأشار تقرير نيو جيرزي إلى منح مساعدة مالية، كمثال مساعدة تستند إلى الجدارة، والمثابرة، والتخرج، والبحث الخاضع للرعاية، وتنوع هيئة التدريس. وأظهر تقرير تينيسي الإسهام في نسبة التسجيل بكلية الولاية، وتسجيل الطلاب المتفوقين، ومنح المساعدة المالية، والمثابرة والتخرج، ومعدل درجة المنتقلين من كلية المجتمع المحلي، ونسب النجاح في امتحان الترخيص، ومعدل رواتب خريجي إعداد المعلمين. كانت الإجراءات المبلغ عنها في نيو جيرزي وتينيسي ما جمعه قطاع مستقل، بينما كانت تلك التي في ولايات أخرى إجراءات على مستوى المؤسسات.

وبخلاف جميع الولايات التي ليس فيها رفع تقارير عن الأداء حول التعليم العالي الخاص، فإن ألاباما، وإيلينوي، ونيوجيرزي، وأوهايو هي من بين حفنة من الولايات التي تقدم مساعدة مباشرة للكليات والجامعات الخاصة، موحية أن هناك على الأرجح صلة بين تمويل الولاية وهذا الشكل من مسؤولية المؤسسات الخاصة (ومن بين الولايات في عينة بيرك التي تقدم دعم ولاية مباشراً ومنتظماً للكليات والجامعات الخاصة، فقط ماريلاند تشير إلى عدم وجود رفع تقارير عن الأداء)⁽²⁾. وكما قيل في تحليل زوميتا (1996)، إن قطاعاً خاصاً يتلقى مساعدة ولاية مهمة طوال سنوات كثيرة من المحتمل أن يقاوم، بنحو أقل، جهود الولاية لجمع معطيات كمثال التي يريدها صانعو السياسة كي يفهموا بنحو أفضل "نظام الولاية" الخاص بالتعليم العالي برمته ويشرفوا عليه.

لا تقدم ميزوري وتينيسي دعم ولاية مباشراً للكليات الخاصة، ولكن، كما بينا في الفصل العاشر، كانتا رائدتين في تبني مسؤولية مستندة إلى النتيجة في التعليم العالي. ففي تينيسي، تم التبليغ عن المعطيات للقطاع المستقل ككل فحسب، بينما في ميزوري كانت عناصر المعطيات قليلة وضيقة التركيز. وبغض النظر عن اهتمام سياسة هاتين الولايتين بجمع معطيات أكثر تركيزاً على الأداء من الكليات والجامعات، يمكن أن يكون من الصعب على سلطات الولاية أن تستخرج معلومات أكثر منها بدون حوافز أكثر مباشرة. باختصار، ليس هناك اتجاه قوي واضح نحو مسؤولية للقطاع الخاص من ناحية رفع التقارير عن الأداء، ما عدا ربما في بعض الولايات التي تمتلك تاريخاً من الروابط المالية المباشرة والقوية.

هناك تأثير خارجي قوي يستحق الانتباه. إن سلسلة المركز القومي للسياسة العامة والتعليم العالي من "بطاقات التقارير التي وضعها" للولايات حول قياس التعليم العالي (2000 و 2002، الكثير فيما بعد) تشمل بشكل هادف أبعاد التعليم العالي الخاص في سلسلتها عن قياس أداء الولاية (انظر الفصل التاسع). وتبدو هذه المنشورات وحملات الدعاية المرافقة لها كأن لها بعض التأثير في التفكير وفي صياغة السياسة في الدوائر الحكومية للولاية (نوداين، 2001) أما قياس نسبة المشاركة، ونسبة المتابعة، ومؤشرات التوفر فيتأثر كما يبدو بالحجم النسبي لقطاع التعليم العالي الخاص في الولاية وبأدائه، وكذلك بمؤسساته الخاصة (المركز القومي للسياسة العامة والتعليم العالي، 2002). جعل هذا بعض صانعي السياسة يشكون من أن لهم تأثيراً قليلاً أو منعدماً في المدارس الخاصة داخل حدودهم، وبالتالي على درجاتها. هذا صحيح جزئياً فحسب. فإذا ما رغبت ولاية بتحسين نسبة إتمام أدائها، مثلاً، يمكن أن تفكر باستخدام سياسات مساعدات طلابية كي تشد المزيد من الطلاب إلى الكليات الخاصة حيث نسب المتابعة تقود

إلى اهتمام ولاية متزايد لضمان أن المدارس الخاصة تحتفظ أو تحسّن أداء نسبة المثابرة فيها.

وبنحو مماثل، تتأثر درجات توفر دعم الولاية في خطة القياس بنسب أسعار كلية الأربع سنوات الخاصة (وأيضاً العامة) بدخل الأسر، وبكمية مساعدة الطلاب المستندة إلى الحاجة التي تقدمها الولاية، وباعتماد الطلاب على القروض. وإذا تأثرت سياسات الولاية باهتمامات درجات قياس الولاية، يمكن أن تبدي مزيداً من الاهتمام بسياسات المساعدة المالية والتسعير لدى الكليات الخاصة، مبتغية ربما التأثير فيها من خلال رؤية أنه تم الإبلاغ والإعلان عنها بشكل واسع على أقل تقدير. ويمكن أن يشرك صانعو سياسة الولاية المؤسسات الخاصة في إجراءات مكثفة أيضاً لزيادة نسب المشاركة العامة في التعليم العالي. ومن المحتمل أن تلعب المساعدة المالية المتزايدة التي تقدمها الولاية للطلاب، في جميع هذه المجالات، دوراً في تحقيق أهداف السياسة. ذلك أن ميل صانعي سياسة الولاية إلى استخدام جميع جامعات وكليات الولاية للوصول إلى أداء محسّن يمكن ألا يرغب في إعفاء الخاصة من رفع تقارير عن الأداء (أو ربما من متطلبات أداء مفروضة قانونياً مرتبطة بتمويل الأداء). سيكون من الممتع مراقبة الطريقة التي تمارس بها "سلسلة بطاقات التقارير الخاصة بعملية القياس" تأثيرها في صناعة سياسة التعليم العالي الخاصة بالولاية. ويمكن أن تؤثر بنحو ملحوظ في العلاقات بين الولايات وجامعاتها وكلياتها الخاصة، على الأقل في تلك الولايات حيث القطاع الخاص كبير بما يكفي كي يكون هاماً.

المعاني التي تنطوي عليها الضغوط الفدرالية من أجل مسؤولية متزايدة

إن قانون التعليم العالي الفدرالي، والذي تم تحديد موعد إعادة المصادقة عليه من قبل الكونغرس في سنة 2004، هو الأداة الرئيسية لمنحة مساعدة الطالب

الفدرالية الرئيسية وبرامج القروض التي تقدم أكثر من 60 بليون دولار سنوياً لطلاب الكلية الذين يسجلون تقريباً في جميع المؤسسات العامة والخاصة المرخصة في البلاد. وفي سنة 2003، أطلق بعض قادة الكونغرس الجمهوريين تصريحات وقدموا اقتراحات تؤكد أن التأثير الفدرالي، من خلال قانون التعليم العالي الفدرالي، سيكون أكثر إلزاماً مما حدث وتم سنّه في الماضي (برد، 2003: مكين 2003). وأشار كل من النائب هوارد مكين (جمهوري عن كاليفورنيا) رئيس لجنة الكونغرس الفرعية التي ستقوم بالعمل الرئيسي حول إعادة المصادقة، والنائب جون بوينر (جمهوري عن أوهايو)، رئيس لجنة التربية وقوة العمل التامة، إلى دعم من أجل ربط قدرة المؤسسات على تسجيل الطلاب الحاصلين على معونة فدرالية بمقاييس أداء في ثلاثة مجالات (سكوت، 2003): (1) كبح زيادة تكاليف التسجيل السنوية إلى أقل من نسبة التضخم العام بمرتين، كما قاسها مؤشر الأسعار الخاص بالمستهلك؛ (2) تحسين مثابرة الطلاب غير المتخرجين ونسب إكمال الشهادة؛ و(3) شرح ما تعلمه الطلاب وما هم قادرون على فعله نتيجة لحضورهم في الكلية. وقد أفيد أن إدارة بوش تفكر بمجموعة مشابهة من الاقتراحات، ليس كجزء من موقفها من إعادة المصادقة على قانون التعليم العالي وحسب وإنما أيضاً كجزء أساسي من الحملة الانتخابية للرئيس من أجل انتخابات سنة 2004 (بيرد، 2003).

اعتقد أن هذه الاقتراحات ستقدم استجابة إلى وعي عام بأهمية التعليم العالي وعلاقته بفرص الحياة الفردية في المجتمع الحديث ولكنها كانت مخيبة حيال أجور الطلاب التي كانت ترتفع بنحو أسرع من الدخل العادي. وهي تستجيب أيضاً لدافع ضريبة وجماعة عمل شكاكة بفعالية المؤسسات الأكاديمية (بوينر ومكين، 2003). ما يكمن هنا أيضاً هو صراع في القيم. فالاهتمامات الأكاديمية التقليدية بأنواع معينة من المنح والتشديد في التربية التي تُعد مقتصرة على فئة قليلة،

وحتى مدمرة، هي في نزاع مع مزاعم بأن الأولويات العامة في التعليم العالي يجب أن تركز أكثر على الفعالية والمهارات والمعرفة التي لها علاقة واضحة بالوظائف ووظائف أخرى رئيسية للمواطنين.

منظور تاريخي

رغم أن الاهتمام الفدرالي ببعض هذه المسائل ليس غير مسبوق، فإن المقترحات الأخيرة تتجاوز أي شيء قُدم بنحو جدي من قبل من حيث المدى والشمول. ويقدم قليل من التاريخ منظوراً ما. ففي سنوات ريفن، صدم وزير التربية الأميركي، ويليم بينيت، عالم التعليم العالي حين انتقد بعدائية الكليات والجامعات (وبشكل أكثر وضوحاً المؤسسات الخاصة) بسبب عدم فعاليتها وخاصة بسبب زيادات رسوم التسجيل التي اعتقد أنها كانت مفرطة جداً. وقال إن برامج مساعدة الطلاب الفدرالية الممولة بسخاء سهّلت رفع الأسعار المشكك بها (كوك، 1998). ولم يقد هذا الهجوم الأولي إلى اقتراحات تشريعية جادة، ولكن يبدو كأنه مهد الطريق لغزوات لاحقة في مياه لم تُستكشف سابقاً بالنسبة لصانعي السياسة الفدراليين (ممبر، 1996).

وفي أوائل التسعينيات، بعد جولة من الارتفاع الحاد في الرسوم بعد الانكماش الاقتصادي لتلك الفترة، أجّج الأعضاء ذوو النفوذ في الكونغرس (ومعظمهم جمهوريون يقودهم النائب مكيون) نقد ما عدّوه ارتفاعاً مفرطاً في تكاليف التعليم العالي وأسعاره، ونوهوا ثانية أن برامج مساعدة الطلاب الفدرالية يمكن أن تكون هي التي تغذيها من خلال مساعدة الطلاب على دفع الأسعار المحددة. ورغم أن فعلاً تنظيمياً أقوى قد تمت مناقشته، كانت النتيجة النهائية إنشاء لجنة للنظر في أسباب نمو الأسعار والتكاليف في التعليم العالي. واتهم البعض اللجنة بأنها مأسورة من قبل مصالح التعليم العالي، وخاصة مصالح الكليات المستقلة (كوك، 1998). وأصدرت لجنة الكلفة تقريراً في سنة 1997 وصف بدقة العوامل المختلفة التي تؤثر

في اتجاهات إنفاق التعليم العالي ودعت بنحو رئيسي إلى تبليغ وشرح أكثر وضوحاً من قبل الكليات والجامعات حول تمويلها ولماذا تطلب الأسعار التي تطلبها (كوك، 1998). كانت هناك محاولة فدرالية في السنوات الفاصلة لجعل المؤسسات تبليغ عن هذه المعطيات في أشكال ستسهل بنحو أفضل المقارنات، لكن التقدم كان بطيئاً. وظهر تقرير لجنة الكلفة بعد فترة همود واسع للزيادات الحادة في الرسوم. وصارت الرسوم أكثر اعتدالاً حين ازدهر الاقتصاد في أواخر التسعينيات؛ وبقيت المسألة معلقة بنحو كبير إلى أن وهن الاقتصاد في 2001، حين بدأت رسوم التسجيل في الكليات تحلق مرة أخرى.

كانت هناك غزوة أخرى فدرالية أكثر عدوانية لعمل التعليم العالي في التسعينيات على جبهة مختلفة بنحو ضئيل ولكنها أيضاً مرتبطة بالجدل الحالي. ففي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، أصيبت برامج مساعدة الطلاب الفدرالية بمرض نسب عالية من تخلف الطلاب عن إيفاء القروض المضمونة فدرالياً (كوك، 1998). ورغم أن جزءاً كبيراً من المشكلة كان في قطاع الكلية المهتم بالربح، والذي غامر وسجل طلاباً بمجازفة عالية في ترك الدراسة والتخلف عن إيفاء القروض وساعدهم في التقدم من أجل الحصول على القروض، فإن السياسات الفدرالية التي أثبتت كجزء من إعادة المصادقة على قانون التعليم العالي لعام 1992 نصبت شبكة أوسع. وتم تطوير مجموعة من القوانين والإجراءات تحت سلطة قانون التعليم العالي لعام 1992 من أجل الهدف الظاهري لضمان أفضل للتكامل والأمانة المالية لجميع مؤسسات ما بعد الدراسة الثانوية والتي فاضت فيها نسبياً نسب التخلف عن إيفاء القروض ومؤشرات أخرى مختلفة عن العتبات المنخفضة (كوك، 1998). فالمؤسسات المسيئة، التي شملت أعدادها عدداً جدياً من الكليات غير الربحية، الخاصة والعامية في آن، يجب أن تخضع للتدقيق على المستوى العميق ثم يمكن أن تخضع للعقوبات التي يمكن أن تشمل إيقاف أهليتها لتسجيل طلاب

حاصلين على مساعدة فدرالية. كان يجب أن تُدار العملية كلها من خلال "وحدات مراجعة ما بعد ثانوية خاصة بالولاية"، والتي كان يجب أن ترتبط في كثير من الولايات بقوة مع مجالس إدارة الإشراف على التعليم العالي الموجودة وذلك إذعاناَ لاهتمامات بتدخل فدرالي مفرط في مراقبة المؤسسات. كانت الولايات ستتبع تقريباً، وبنحو مؤكد، المثال الفدرالي بخصوص معايير الجدارة من أجل برامجها الخاصة بمساعدة الطلاب لو أن مقاربة السياسة الفدرالية هذه قد بقيت.

وكما هو موثق بنحو جيد من قبل كوك (1998)، توقفت المبادرة كلها في مساراتها بسبب حملة عدائية بنحو غير عادي من المعارضة الحقيقية والسياسية شنتها أثناء مرحلة التطبيق مؤسسة واشنطن للتعليم العالي التي كانت تقوم بالتعبئة، وقادتها المجموعة التي تمثل المؤسسات الخاصة: الجمعية القومية للكليات والجامعات المستقلة. ويظهر هذا من ناحية، كما يؤكد كوك، قوة لوبي التعليم العالي حين تكون تكتيكاته مصممة جيداً من أجل الموقف. ولكن حقيقة أن القانون مر في الكونغرس تؤكد بقوة اهتمامات سياسية حول الصلة بين مساعدة الطلاب الفدرالية ونسب المثابرة ومن المهم أنه شمل الكليات والجامعات غير الربحية. ومن المحتمل أن نسخة ما من هذه المعركة ستتكرر مرة ثانية في سنة 2004، حين يُطرح قانون التعليم العالي مرة ثانية من أجل إعادة المصادقة.

المعاني الضمنية للمقترحات الأخيرة

دعونا الآن نلتفت إلى معانٍ ضمنية معينة لمقترحات المسؤولية الأخيرة من أجل الجامعات والكليات الخاصة. فيما يتعلق بالتسعير، إن الجامعات والكليات الخاصة هي غالباً موضوعات الانتباه الأكبر لأن أسعارها أعلى بكثير من أسعار العامة منها لكونها تفتقر إلى معونات عامة رغم أن رسم التسجيل في القطاع العام ارتفع بنسبة أسرع في السنوات الأخيرة بما أن دعم الولاية راوح في مكانه (مجلس

الكلية، 2002). كان معدل رسم التسجيل والأجور في الكليات والجامعات الخاصة ذات الأربع سنوات في 2002 و2003، 18.273 مليون دولار بالمقارنة مع 4.081 في المدارس العامة ذات الأربع سنوات. ووصلت "رسوم" القطاع الخاص إلى 35.000 دولار لكل عام جامعي (مجلس الكلية، 2002).

ورغم أن رسوم التسجيل هذه كبيرة، فهي لا تغطي عادة الكلفة الكاملة للتعليم في الكليات الخاصة، والتي تُدعم بدرجة أكبر أو أقل بمعونة أو منحة. وتتلقى نسبة عالية من طلاب الكلية الخاصة شكلاً ما من المساعدة المالية، يأتي جزء كبير منه من المدارس نفسها. وفي المجمل، لا يغطي عائد الرسوم في الكليات والجامعات الخاصة إلا حوالي 62% من كلفة التعليم، أما الباقي فيأتي من هبات، ومنح سنوية، وما شابه (الجمعية القومية للكليات والجامعات المستقلة، 2003). وتتوسع هذه النسب المثوية بشكل كبير في المؤسسات الخاصة، بحسب الأهمية النسبية للمنح والهبات في دعم الإنفاقات المؤسسية. وعلى عكس الجامعات المعروفة كثيراً كمثال هارفرد وبرنستون وويليامز، التي تقدم منحاً بالبلاتين، فإن أغلبية كبيرة من الكليات والجامعات الخاصة تمتلك هبات قليلة أو متوسطة، وتعتمد بنحو كبير على الرسوم السنوية ودخل الطلاب. وهي عادة تصرف على كل طالب أقل بكثير من كليات النخبة (برينيمان، 1994). فهذه الكليات الخاصة غير المعروفة كثيراً تسجل عادة كثيراً من الطلاب من خلفيات متواضعة وفيها نسب من طلاب الأقليات الإثنية شبيهة بالمؤسسات العامة التي تبلغ مدة الدراسة فيها أربع سنوات (الجمعية القومية للكليات والجامعات الخاصة، 2003). وهي تكاد لا تستطيع التفكير بفقدان المدخل إلى طلاب يتلقون معونة فدرالية.

ورغم أن الكليات الخاصة النخبوية يمكن أن تكون قادرة على تحمل فترة تخفيض إلزامي للرسوم من خلال الاعتماد على منحها الكبيرة (رغم أن بعضها

يظهر علامات الضغط المالي (بولي، 2002)، فإن الغالبية الكبرى من الكليات الخاصة لن يكون لها بديل يُذكر سوى تخفيض التكاليف استجابة للضغط على مصدر دخلها الرئيسي. فالبداية الرئيسية لتخفيض التكلفة تكمن في الموظفين (هيئة أساتذة وموظفون أقل وارتفاع في الحد الأدنى للراتب)، مساعدة الطلاب الممولة مؤسسياً، شراء الأجهزة مثل الكمبيوترات والبنية التحتية ذات الصلة، ونفقات البناء، وضمها الصيانة. وسيكون من الصعب على هذه المؤسسات الكادحة أن تحافظ على الجودة وتنوع الطلاب في بيئة كهذه. فضلاً عن ذلك، إذا فقدت الأرضية أمام المؤسسات العامة المنافسة فإن الأعباء على الموارد العامة ستزداد نتيجة لذلك.

يمكن أن تعمل السياسات الفدرالية بشكل أكثر إنتاجية كي تحد من الكلفة وارتفاع الأسعار في التعليم العالي من خلال اتباع مقاربات أكثر إيجابية بدلاً من أن تعاقب المؤسسات لأنها تحاول أن تدعم ارتفاعاً قوياً في العائد. ويكمن اتجاه واحد واعد في جعل الأسعار في التعليم العالي تعمل بنحو أكثر فعالية، كما تفعل عادة في السوق التنافسية، من أجل دعم نظام الأسعار بين المتنافسين من خلال جعل الأسعار الحقيقية أكثر وضوحاً للطلاب وأسرهم. فالمسائل الرئيسية هنا تتضمن تبسيط نظام مساعدة الطالب بحيث يستطيع الطلاب أن يقيسوا بنحو أفضل ما سيدفعونه بالفعل (رسم التسجيل المقرر ناقص المساعدة المالية) في الكليات المختلفة في المجموعة التي سيختارون منها في مرحلة مبكرة من عملية صناعة القرار (كين Kane، 1999). ثمة اتجاه آخر من المحتمل أنه مثمر ويكمن في دعم البحث والتنمية في التقانات التعليمية التي يمكن أن تجعل من الممكن تعليم المزيد من الطلاب في كل كلية دون التضحية بجودة التعلم.

إن الاهتمام الفدرالي الجلي بفرض نسب أحسن لمثابرة الطلاب ودوامهم هو تجديد في الطريقة. ففي الماضي، وإلى درجة أن السياسة الفدرالية كانت مهمة بهذه المسألة، تم الأمر من خلال مساعدة الطلاب المحتاجين مالياً فحسب بحيث لا يتركون الدراسة أو يحدون من تقدمهم، وتم كذلك بطرق محدودة، من خلال دعم برامج خاصة من المساعدة الأكاديمية للطلاب غير المستفيدين. وهناك دليل على أن نسب إتمام الشهادة كانت تتحدر في الأعوام الأخيرة جزئياً لأن الكليات سجلت المزيد من الطلاب غير المستفيدين. وأفاد مورتسون Mortenson أن نسبة التخرج المؤسسي في فترة خمس سنوات في أنحاء البلاد - التي عُرفت بأنها نسبة الطلاب الذين يتخرجون في هذا الوقت من المؤسسة التي سجلوا فيها في البداية - للكليات والجامعات الخاصة ذات الأربع سنوات انحدرت من 59.5 في سنة 1983 إلى 55.2 في سنة 2001، بينما انحدرت من 52.2 إلى 41.9 بالمائة في الفترة نفسها بالنسبة للكليات والجامعات العامة (مورتسون، 2002، ص 4). فضلاً عن ذلك، هناك دليل بأن الكليات الخاصة تميل إلى إنتاج نسب تخرج مرتفعة، حتى حين تؤخذ سمات الطلاب ذات الصلة بعين الاعتبار (الجمعية القومية للكليات والجامعات المستقلة، 2003). هكذا، كما أشار فرانك نيومان Frank Newman، مدير مشروع فيوتشرز (المستقبل)، في شهادة قدمها مؤخراً أمام الكونغرس، لا يكمل إلا حوالي نصف طلاب الكلية ذات الأربع سنوات شهاداتهم في غضون خمس أعوام من الدخول، بينما الرقم المشابه للطلاب ذوي الدخل المنخفض هو تحت 20% (بيرد، 2003؛ نيومان، 2003). أما الكليات العامة (الحكومية) فهي عادة تمتلك درجة أقل من نسب المثابرة.

بالتأكيد، هناك مجال للتحسين هنا، لكن من غير الواضح أن أنماط الأوامر الفدرالية التي يُفكر بها حالياً ستعمل الكثير من الخير. وفي الحقيقة، يمكن أن تلحق الضرر. أحد الأسباب هو أن الحوافز القوية لتخفيض التكاليف المتضمنة في

القانون الفدرالي المفكر به ستصعب بنفسها على المؤسسات تقديم الدعم المعروف بأنه ضروري لتحسين نسب الإبقاء على الطلاب والتخرج (انظر نيومان، 2003). ربما كان الأمر الأكثر أهمية هو أن نسب الإبقاء على الطلاب والتخرج تتأثر بنحو قوي بخصائص الطلاب المقبولين. وليس من المفاجئ أن مدارس النخبة تبلغ عن نسب تخرج تتجاوز 90٪، بينما الكليات التي تسجل نسباً مرتفعة من طلاب أقل غير مستفيدين تميل إلى أن يكون لديها نسب نجاح أقل بكثير. وإذا كانت مؤسسة معينة تحت الضغط من أجل أن تحسن نسب الإبقاء والتخرج (وكانت مجموعتها المتقدمة تسمح بذلك)، فإن الطريق الأضمن إلى النجاح هو الحد من "ملف المجازفة" الخاص بالطلاب المقبولين. وستكون بعض المؤسسات الخاصة، التي تتمتع بمجموعات سوية من المتقدمين الأكفاء، قادرة على تعديل قبول الطلاب بهذه الطريقة، بينما لن تكون أخرى أقل تبركاً بمتقدمين كهؤلاء قادرة على فعل ذلك، وهذا سيزيد من الانقسام الاجتماعي والاقتصادي للهيئات الطلابية عبر هذه الأنماط المختلفة من الكليات. وهذه بالتأكيد نتيجة غير مرغوبة اجتماعياً. ففي الحد الأدنى، سيأمل المرء أن الإشراف الفدرالي سيتم تصميمه، رغم الصعوبات، من أجل الانتباه إلى الخصائص التربوية للطلاب لدى البدء بوضع مقاييس استمرارية وتخرج من أجل تخفيف هذه الضغوط المؤذية.

ورغم أنه ليس هناك على الأرجح بديل للموارد المتزايدة، إذا كان ينبغي معالجة النواقص التربوية لدى الطلاب أثناء الأعوام ما بعد الثانوية، فمن المرجح أن تكون مقارنة لمسألة المثابرة/التخرج التي بنيت على آليات السوق أكثر إثماراً من مجرد أمر رسمي. فالرافعة الرئيسية للسياسة هنا ستكون طلب نشر وتوزيع فعال لنسب تخرج الطلاب المحتملين في الكليات، بالمقارنة مع كليات مساوية في المستوى تسجل طلاباً بسمات قبول مشابهة. ويجب أن ترى قوى السوق أن الكليات ذات الأداء الأفضل تجذب المزيد من المتقدمين، أما ذات الأداء الأقل فسوف تُحث

على إعادة تخصيص الموارد، إلى الحد المقبول، من أجل تحسين المثابرة والتخرج. فالمؤسسات الخاصة تصيب عادة نجاحاً جيداً في مقارنات كهذه، بالمقارنة مع العامة، ولكن بعضها سيبدو أفضل من الأخرى. فالجدل المنهجي كيفية يمكن مضاهاة الخصائص والمؤسسات سيكون بشكل محتم معقداً ومشحوناً سياسياً. مع ذلك، إن مقارنة على طول هذه الخطوط يمكن جيداً أن تكون حيث ينتهي الجدل الذي بدأ من قبل الإشراف المقترح لتحسين نسب التخرج. ففي هذا السيناريو، سيتم تطوير الأولويات العامة التي اعتُقد أن الأكاديميين استجابوا لها بنحو غير كاف من خلال الإتمام الحريص لقوى السوق عبر إصدار أمر سياسي لجمع وتوزيع معلومات مرتبطة بالمستهلك في صيغة متحكم بها.

إن المجال الثالث للاهتمام في مقترحات المسؤولية الفدرالية التي تجري مناقشتها حالياً هو التقويم الموضوعي لتعلم الطلاب. فالتحسينات في هذا المجال مرغوبة، مثل نسب التخرج المحسنة، إذا تم تصورها وتنفيذها بنحو ملائم، رغم أنها ليست أولوية عليا للأكاديميين المتروكين لأدواتهم. (يميلون إلى الاعتقاد بأن درجات المقرر الدراسي تقدم تقويمات ملائمة ومألوفة لتعلم الطلاب). وحدث نشاط البحث والتنمية المعترف في مجال تقويم تعلم ما قبل التخرج في السنوات الخمس عشرة السابقة، وبدأت بعض المقاربات الواعدة تتقدم نحو الأمام (ريسيبرج Reisberg، 2000؛ بنجامين Benjamjn، وتشن Chun، 2003؛ الفصلان الخامس والسادس). ونعتب الكليات والجامعات الخاصة دوراً مهماً في هذه التطورات (الجمعية القومية لكليات والجامعات الخاصة، 2003). ولا تزال المقاربات الأكثر وعداً في بداية تطورها ومراحل اختبارها الأولى، أما المشروع ككل فمليء بالتعقيدات (شافلسون Shavelson وهوانج Huang، 2003؛ أيضاً الفصل السادس).

وستكون المساعدة الفدرالية المعقولة لـ"الصناعة" من أجل تحريك مشاريع البحث والتطوير إلى الأمام إيجابية، لكن الأوامر الرسمية الملحة ذات المواعيد النهائية المتشددة يمكن أن تنتج تأثيرات جانبية غير مرغوبة. وتشمل الضغط لاستخدام الاختبارات الجاهزة غير المصممة الآن جيداً من أجل منهاج كل مؤسسة وخصائص الطلاب وضغوط متعلقة بالأمر من أجل توحيد قياسي قومي ناضج للأدوات لتسهيل المقارنات المؤسسية باسم المسؤولية. ستكون تطورات كهذه بنحو خاص سيئة الحظ بالنسبة للتعليم العالي الخاص، والذي استجاب في الولايات المتحدة لحاجات مجتمع متنوع من خلال تنوع كبير للأشكال، والمناهج، والمقاربات المؤسسية. أما أداء القطاع في ظروف سوق صارمة، وبينها انهيار بعض المؤسسات، فيوحي بقوة أن الآليات الضرورية قائمة من أجل قياس معتبر جداً للمسؤولية الاجتماعية من خلال السوق. ويبدو من الحكمة للسياسات العامة المتبعة في التقويم أن تعمل بحساسية مع هذا التنوع المرغوب فيه اجتماعياً بدلاً من خلق ضغوط قوية للحد منه. أخيراً، يمكن أن يأمل المرء أن الآليات المنظمة ذاتياً كممثل الاعتماد يمكن أن تُستخدم لوضع حوافز مهنية من أجل الأنماط المختلفة من المؤسسات لإظهار دلائل قابلة للاعتماد أن طلابها يكتسبون المعرفة، والمهارات، والمقدرات التي تزعم مناهجها وبرامجها بأنها تقدمها (انظر الفصل الرابع). يمكن توقع أن تفعل القوى المتنافسة الكثير مما تبقى من العمل لضمان مسؤولية مؤسسية من أجل ما يتعلمه الطلاب.

باختصار، من المحتمل أن تكون الضغوط الفدرالية الجديدة حقيقية مختلطة من حيث القبول الاجتماعي لتأثيراتها على الكليات والجامعات الخاصة. ذلك أن قليلاً من الضغط على الكليات، يهدف إلى جعلها أكثر انتباهاً إلى تعلم الطلاب ونسب المثابرة، ليس أمراً سيئاً. لكن التحكم الفعال بالأسعار سيحدث تأثيراً مؤكداً في جودة التعليم، خاصة في المؤسسات التي تكون الأقل قدرة على تأمين

ذلك، ومن المرجح أن يؤثر كثيراً على تنوع الطلاب، إلا إذا طرأت تغيرات غير معروفة حتى الآن في تكنولوجيا وفعالية التعليم والتعلم. ومن المرجح أن تنتج الأوامر الرسمية السابقة لأوانها والمدركة بنحو ضيق، المتعلقة بمثابرة الطلاب وتقويم التخرج والتعلم، تأثيرات جانبية خطيرة وغير مرغوبة على التنوع، في توزيع خصائص الطلاب عبر المؤسسات وفي سلسلة الصيغ المؤسسية نفسها في آن. وستستند مقاربات مرغوب فيها أكثر إلى آليات سوق تنافسية، تمتلك وجوداً قوياً في التعليم العالي الأميركي، وتزيد من قوة السوق كي يخصص بنحو فعال من خلال تحسين جودة المعلومات المتعلقة بالقرار وتوزيعها. وتلعب سياسة الحكومة دوراً أيضاً في دعم بحث شامل للصناعة ومبادرات تنمية ونشر أفضل الممارسات في مجالات مثل تقويم الطلاب، واستخدام التكنولوجيا التعليمية، واستراتيجيات الاحتفاظ بالطلاب.

خاتمة

إن التحدي اليوم هو الاستجابة إلى دعوات جديدة لمسؤولية التعليم العالي الخاص دون التخلي عن الفوائد الاجتماعية التي يقدمها التنوع، ومسؤولية السوق، والاستقلال النسبي لهذه المؤسسات. وتضيف الكليات والجامعات الخاصة تنوعاً ملحوظاً من الأشكال والخيارات المؤسسية إلى مشهد التعليم العالي الأميركي، وهذا تنوع لم يُلاحظ في معظم الأنظمة العامة للأمم الأخرى. ففي بلاد ضخمة، متغيرة وأكثر تنوعاً، نُظر إلى هذا دوماً كسمة إيجابية وقوية. وتُظهر الأدلة الأخيرة أن المدارس الجديدة الخاصة تأتي إلى المشهد كما تختفي القديمة غالباً، موحية باستجابة قوية لحاجات اجتماعية متغيرة بنسبة لا يستطيع القطاع العام مضاهاتها أبداً. وبالفعل، إن المؤسسات الخاصة ملزمة بالاستجابة بنحو أكثر مباشرة إلى قوى السوق التي هي نظائرها العامة، وأن تقدم شكلاً مهماً من المسؤولية الاجتماعية من خلال الاستجابة إلى رغبات وأولويات الطلاب وزبائن آخرين.

وللتأكد، فإن المؤسسات الثرية ذات الانتقائية العالية التي يفكر فيها معظم الناس حين يتأملون التعليم العالي الخاص، والتي لا تمثل إلا نسبة مئوية صغيرة من كل الكليات والجامعات الخاصة وحصّة معتدلة من تسجيلات القطاع، هي أكثر انعزاًلًا عن قوى السوق من حيث التهديدات المباشرة لبقائها. مع ذلك، تتنافس بقوة في أبعاد مهمة وليست محصنة إزاء حاجات اجتماعية بأية وسيلة. ذلك أن الأمن النسبي لبعض المؤسسات الخاصة يقدم بعض التوازن في النظام، من حيث القيم الممثلة في مثلث المسؤولية؛ وتستطيع هذه المؤسسات أن تمنح دوراً أكبر للاهتمامات الأكاديمية أكثر من المؤسسات الخاصة الأخرى الأكثر قريباً إلى السوق أو المؤسسات العامة، التي يجب أن تستجيب بشكل أكثر مباشرة إلى أولويات عامة معبر عنها مؤخراً، بالإضافة إلى السوق بنحو متزايد (دودرستات Duderstadt ووماك Womack، 2003). إن جعل أولويات كهذه ممثلة بقوة في مكان ما في النظام له أيضاً قيمة اجتماعية؛ فعلى سبيل المثال، إن الكليات الخاصة النخبوية هي لاعب أساسي في مواصلة تراث الفنون الليبرالية في تعليم ما قبل التخرج (برينيام، 1994)، أما الجامعات الخاصة النخبوية فهي ممثلة بنحو غير متكافئ بين أفضل برامج الدكتوراه في العلوم الإنسانية. وبشكل أكثر عمومية، سواء أكانت تستخدم دوماً أم لا، فإن هذه المؤسسات تمتلك مجالاً أكبر من مجال المؤسسات الخاصة الأقل استفادة، أو معظم المؤسسات العامة، كي تقوم بالمجازفات في استكشاف حقول جديدة ومقاربات تربوية يمكن أن تقوم أو يمكن ألا تقوم بها في السوق أو تسبب نتائج سياسية سيئة. ومن المحتمل أنه من الصعب موازنة أنماط القيم هذه مع إجراءات مسؤولية عدوانية إذا لم يتم تصور الأخيرة بتفكير عميق.

إن النقطة الرئيسية هنا هي أن سياسات المسؤولية العامة ستفعل الخير الأفضل من خلال العمل مع قوى السوق التي تستجيب الكليات والجامعات الخاصة لها بنحو طبيعي بدلاً من أن يُفرض عليها تبني مقاربات متصورة بنحو ضيق تعمل ضد بعض

ميلول الأسواق المكافئة للتتوع. يجب أن تركز سياسات الولاية والسياسات الفدرالية على البحث وتشجيع تبني أفضل الممارسات المخففة للكلفة، بما فيه مجال التكنولوجيا التعليمية، ولكن بنحو أكبر في دمج المسؤولية وسياسات المعلومات المهتمة بالسوق. ستسمح هذه المقاربة للطلاب المستهلكين، المطلعين جيداً، أن يختاروا مزيج سعر صاف، والخصائص المؤسسية، وأهداف التعلم والإنجازات، والجودة والفعالية كما هو مشار إليه من قبل نسب الاحتفاظ والتخرج التي تلائم بنحو أفضل رغباتهم وحاجاتهم الخاصة. أما نظام سياسة كهذا فيخدم الكليات والجامعات العامة والخاصة، بالإضافة إلى اهتمامات الطلاب والمجتمع، في نظام تعلم عال متنوع، ودينامي، ومستجيب للتغيرات.

هوامش

- (1) لا تقدم الحكومة الفدرالية الدعم المؤسسي إلا لبعض الكليات المتخصصة. حتى حكومات الولاية، التي تدعم المؤسسات العامة من خلال مخصصات مباشرة، تقدم أكثر من 5 بليون دولار سنوياً للتعليم العالي من خلال مساعدة الطلاب، والقسم الأكبر منه يمكن الاحتفاظ به في الكليات والجامعات الخاصة المعتمدة أكاديمياً (الجمعية القومية لمنح الطلاب وبرامج المساعدة الخاصة بالولاية، 2003).
- (2) في دراسة زوميتا التصنيفية (1996)، الولايات الأربع الأخرى في عينة بيرك التي تقدم دعماً منتظماً للمؤسسات العامة صنفت كلها كولايات تخطيط مركزي أو كولايات هجينة تنافسية ذات تخطيط مركزي (ص 379).